خير الدين حسيب و دوره في إدارة البنك المركزي العراقي و اصدار قرارات التأميم (1963 – 1965)

الطالب : محمد علي محسن أ. د. كريم طلال مسير الركابي

Received: 27/10/2021 Accepted: 8/11/2021 Published: 2022

خير الدين حسيب و دوره في إدارة البنك المركزي العراقي و اصدار قرارات التأميم (1963 – 1965)

الطالب : محمد علي محسن أ. د. كريم طلال مسير الركابي
الجامعة المستنصرية – كلية التربية الاساسية – قسم التاريخ
remax.mazxum@gmail.com mohammedalmuhyawi@yahoo.com
07730195630 07701729376

مستخلص البحث:
حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي و الاقتصادي والفكري باهتمام كبير من لدن الباحثين في تاريخ العراق المعاصر و اسهمت هذه الشخصيات في التغيير في سياسته سواء كان هذا التغيير ايجابي او سلبي ، وسلط هؤلاء الباحثين الاضواء على دور تلك الشخصيات ، و لكن هناك عدداً من الشخصيات التي لم يسلط عليها الضوء الكافي ولم تنل الاهتمام المطلوب لدراستها من قبل الباحثين ، ومن هذه الشخصيات هو خير الدين حسيب. و تكمن أهمية الموضوع ، أن خير الدين حسيب من الشخصيات المهمة التي أدت دوراً مميزاً في تاريخ العراق المعاصر لا سيما في التاريخ الاقتصادي ، إذ شغل العديد من المناصب الاقتصادية في الحكومة العراقية في العقد السادس من القرن العشرين. يتناول بحثنا ما يلي :
1 – نبذة عن سيرته الشخصية .
2 – إدارته للبنك المركزي العراقي عام 1963 .
3 – دوره في إصدار قرارات التأميم في العراق عام 1964 .
4 – رئاسته للمؤسسة الاقتصادية عام 1964 .

الكلمات المفتاحية : خير الدين حسيب ، قرارات التأميم ، القرارات الاشتراكية ، الاقتصاد العراقي ، الحكومة العراقية .

1 - نبذة عن سيرته الشخصية

ولد خير الدين حسيب في محلة المكاوي في مدينة الموصل في الاول من شهر اب 1929 [1] ، واكمل دراسته الابتدائية في مدرسة العدنانية الابتدائية في الموصل عام 1941 [2] ، والتحق بمتوسطة المثنى للبنين إذ أكمل دراسته المتوسطة فيها عام 1944 [3] ، و التحق بعدها إلى ثانوية الموصل التي تخرج منها عام 1946 [4] ، ثم انتقل بعدها إلى لواء بغداد ، ليكمل دراسته الجامعية في كلية التجارة و الاقتصاد جامعة بغداد و حصل على شهادة البكالوريوس في عام 1954 و بتسلسل الاول على دفعته [5] ، و حصل على بعثة دراسة لدراسة الماجستير و الدكتوراه في بريطانيا ، إذ حصل على الماجستير عام 1957 [6] ، اما الدكتوراه فقد حصل عيلها عام 1960 عن اطروحته الموسومة (تقدير الدخل القومي في العراق 1953 – 1956)[7] ، ليعود بعدها إلى العراق ، ويتسلم عدداً من المناصب الاقتصادية ومنها محافظ البنك المركزي العراقي عام 1963. توفي خير الدين حسيب في بيروت ، ليل يوم الجمعة الموافق 12 اذار 2021 ، اثر تعرضه إلى جلطة دماغية ، و دفن في مقابر الحرش الجديدة في بيروت ، عن عمر ناهز 92 عاماً [8] .

2 - إداراته للبنك المركزي العراقي 1963 – 1965.

رفض خير الدين حسيب توليه منصب محافظ البنك المركزي العراقي ألا بعد أن أستقال المحافظ السابق للبنك المركزي احمد عبد الباقي [9] من منصبه كونه كان صديق مقرباً من خير الدين حسيب ولم يشأ ان يكون بينه وبين احمد عبد الباقي أي نوع من تعكر للمزاج [10] ، وعلى اثر استقالة احمد عبد الباقي قرر مجلس الوزراء العراقي تعيين خير الدين حسيب بمنصب محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 4 اب 1963[11] ، وبتاريخ 26 اب 1963 باشر خير الدين حسيب في منصبه بعد انفكاك احمد عبد الباقي من منصبه [12] استهل خير الدين حسيب اعماله في البنك المركزي العراقي بعرض سندات خزينة البنك من الاموال على وزارة المالية وعرض الفوائد التي تحققها هذه الاموال ، اذا اصدر اكثر من بيان يؤكد على نسبة الفؤاد التي ستحققها الاموال المطروحة في السوق بنسبة فائدة تبلغ 3.3/4 % سنوياً لكل مائة دينار عراقي [13]. في 14 تشرين الاول عام 1963 اختير خير الدين حسيب من قبل رئاسة الوزراء ليكون عضواً في الوفد الاقتصادي الذي يمثل العراق في مباحثات الوحدة الاقتصادية بين العراق و سوريا [14] و قد جاء اختياره لسبب اخر هو الشهادة الاكاديمية التي سبق و ان حصل عليها خير الدين حسيب التي تختص في الجانب الاقتصادي [15] بدأ الوفدان في بغداد المباحثات لقيام وحدة اقتصادية وقد شكلت لجان متعددة تتولى تنسيق خطوات الوحدة الاقتصادية بين البلدين ، و قد اعلن في دمشق عن تصميم كل من العراق و سوريا على قيام وحدة اقتصادية بعد أن وصل الجانبان إلى نتائج طيبة ، اصبح من الضروري ارساء قواعد الوحدة الاقتصادية [16] ، وبعد نجاح مباحثات الوحدة اعلن مجلس الوزراء العراقي تشكيل مجلس اقتصادي يشترك في الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب السوري ، وقد كان خير الدين حسيب احد اعضاء المجلس العراقي [17] ، ألا أن هذا المشروع لم ير النور بسبب انقلاب 18 تشرين الثاني 1963[18] ومن اجل تقديم المشورة الاقتصادية و المالية فقد اختير خير الدين حسيب ليكون عضواً في المجلس الاستشاري الاقتصادي داخل مجلس الوزراء العراقي و دراسة جميع المسائل التي يحيلها اليه مجلس الوزراء العراقي[19] ، وفي هذا الجانب ذكر خير الدين حسيب **" انه لم يكن يقدم المشورة فقط انما كان له دور اكبر في الوضع الاقتصادي العراقي فقد زيدت من صلاحياته كثيراً عندما كان محافظ البنك المركزي و رئيس المؤسسة الاقتصادية اذ اصبح المسيطر الاكثر على الوضع الاقتصادي العراقي من خلال البت في القرارات التي يراها تنسجم مع الواقع الاقتصادي "** [20] .

اوضح خير الدين حسيب الدخل القومي في العراق بين عام 1962 و عام 1963 وذكر ان الدخل القومي في العراق عام 1962 بلغ 531 مليون دينار عراقي و في عام 1963 بلغ 520 مليون دينار عراقي ، كما ذكر ان معدل دخل الفرد العراقي في عام 1962 بلغ 77 دينار عراقي في السنة اما عام 1963 فقد بلغ دخل الفرد 74 دينار عراقي ، و أن السبب وراء الانخفاض هو أن معظم القطاعات الصناعية قد شهدت انخفاضاً في صافي انتاجها [21]. قام خير الدين حسيب بإصدار مجموعة من القرارات اثناء توليه منصب محافظ البنك المركزي ، ففي 26 شباط 1964 اعلن عن تحديد الارباح لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في العراق ، اذ نص القرار على أن رأس المال الاجنبي المستثمر في العراق و التي يسمح بتحويلها إلى خارج العراق ب 20 % من رأس المال المدفوع في الشركات الصناعية و بنسبة 10 % من رأس المال المدفوع المستثمر في البنوك ، اما الارباح التي تزيد عن هذه النسب فيسمح باستثمارها في العراق و تحويل ارباح عنها بالنسبة المذكورة سابقاً [22] كما اصدر بيان يوضح فيه للجمهور صرف مبالغ التحويل الخارجي ، إذ نبه المسافرين لضرورة التقيد بالقانون وعدم استعمال مبالغ التحويل الخارجي الممنوحة لهم لنفقات السفر او المعالجة الطبية في خارج العراق او استيراد السيارات و غيرها ، وانما تستعمل للأغراض التي منحت من اجلها تلك المبالغ و

من يخالفها يعرض نفسه الى العقوبات الواردة في قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم (19) لعام 1961 [23]، و أكد أن وضع العراق الاقتصادي بخير وأن البنك المركزي بإمكانه تأمين حاجات جميع المواطنين ، وأن الودائع المالية بأشكالها المختلفة قد ازدادت منذ انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 إلى الأن بمقدار 4 ملايين دينار وأن ودائع التوفير وحدها سجلت زيادة تقدر بأكثر من مليونين و نصف المليون ، ثم قارن الوضع المالي الموجود حالياً بما كان عليه قبل انقلاب 14 رمضان و بالوضع المالي خلال الفترة التي تلت انقلاب 14 رمضان الى 18 تشرين الثاني 1963 ، و أكد أن الموجودات الاجنبية في العراق قد زادت ، إذ كانت موجودات العراق الاجنبية في نهاية عام 1962 تمثل 79 مليون دينار بينما اصبحت في نهاية 1963 تمثل 116 مليون دينار ، وعلى ضوء التحسن في الزيادة ، فقد ارتى البنك المركزي انه بإمكانه تقديم تسهيلات اكثر للمواطنين فيما يتعلق بتخصيصات التحويل الخارجي للمسافرين خارج العراق ، مؤكداً أن مبلغ التحويل الخارجي سيكون الى سقف الاف دينار بدلاً عن 150 دينار و للشخص الواحد [24] . في الثاني من اذار 1964 شكل خير الدين حسيب لجنة من مدراء الاقسام في البنك المركزي العراقي من اجل اعادة بيع السبائك الذهبية على المصارف العراقية ، وارسل كتاب سري الى وزارة المالية العراقية يحدد فيه قيمة الذهب المباع من قبل البنك المركزي العراقي على أن يكون السعر فيه محدد من قبل البنك المركزي العراقي ، و لا تتدخل فيه وزارة المالية ، وبيعت بعض المسكوكات الذهبية إلى مصرف الرافدين بالسعر الذي حدده البنك المركزي العراقي [25] ، و في السادس من نيسان 1964 قام بزيادة غطاء العملة النقدية العراقية من الذهب ، اذ اضيفت له غرام واحد من الذهب على جميع الفئات النقدية العراقية[26]، وكان هدفه من هذا ، هو زيادة قيمية الدينار العراقي اكثر مقابل العملات الاجنبية [27] .

أراد خير الدين حسيب تصميم شعار خاص بالبنك المركزي العراقي يبقى على مدار الزمن يعبر عن الهوية العراقية ، وكانت جريدة الاهرام الاكثر قراءة في الوطن العربي فأتخذها لتلبية هذا الغرض [28] و كلف خيرالدين حسيب احد وكلائه من اجل اعلان المسابقة عن تصميم شعار للبنك و دعا الفنانين و الرسامين في العراق و البلاد العربية الى مسابقة التصميم ، كما خصص جائزة قدرها 150 دينار للفائز الاول و 50 دينار للفائز الثاني ، وفاز في تصميم الشعار احد الفنانين العراقيين من مدينة العمارة وهو حسني زهرون عمارة وكان ذلك في نيسان عام 1964 [29]. سنحت الفرصة لخير الدين حسيب من اجل تحقيق جزء من رغباته في الوحدة مع مصر ، حين اوعز جمال عبد الناصر الى السفير المصري في العراق امين هويدي [30] عام 1964 بلقاء خير الدين حسيب ، و اخباره بأن لا توجد حبة قمح واحدة في سايلوات مصر و لا توجد اموال في البنك المركزي المصري حتى يتم شراء القمح ، فبادر خير الدين حسيب بترتيب قرض مالي من البنك المركزي العراقي إلى المركزي المصري وقدره 5 ملايين دينار عراقي [31] وكانت قيمة الدينار العراقي الواحد يساوي 2 . 3 دولار امريكي أي حوالي 17 مليون دولار امريكي و تمت عملية الاقتراض خلال اسبوع واحد [32] ، وبمجرد مفاتحة امين هويدي لطاهر يحيى [33] بشأن حاجة القاهرة الى القمح اوعز طاهر يحيى الى سايلوات البصرة لتزويد مصر بأسرع ما يمكن من شحنات القمح اذ ارسلت الى مصر 50.000 طن من القمح ، دون انتظار الاتفاق على الاسعار او على طريقة السداد ، كما ان العراق لم يطالب بهذا المبلغ إلا بعد ان تولى عبد الرحمن البزاز [34] الوزارة العراقية [35] .

في 13 تموز 1964 القي القبض في لواء ديالى على مجموعة متكونة من ثلاث اشخاص ايرانيين دخلوا العراق بطريقة غير شرعية و بحوزتهم مبلغ مالي قدره 6800 تومان ايراني ، ورفعت معاونيه شرطة مندلي الامر الخاص بإدخال العملة الايرانية إلى الأراضي العراقية إلى البنك المركزي العراقي – اللجنة القضائية لمراقبة التحويل الخارجي – من اجل البت بشأن العملة الايرانية

غير الشرعية، و بعد اجتماع رئيس مجلس إدارة البنك المركزي خير الدين حسيب مع مدير اللجنة القضائية لمراقبة التحويل الخارجي قررا إن تفرض غرامة مالية على كل شخص منهم تتراوح بين دينار عراقي واحد إلى عشرين دينار عراقي ، على أن تعاد لهم العملة الايرانية على الحدود العراقية الايرانية بعد ان يبت القضاء العراقي بحكمه على دخولهم الاراضي العراقية بطريقة غير شرعية [36] .ومن القرارات التي أصدرها خير الدين حسيب ، في الرابع من تموز عام 1964 أن لكل شخص يخرج من العراق له الحق في أن يستصحب معه اوراقاً نقدية اجنبية لا تتجاوز قيمتها 15 خمسة عشر دينار عراقياً ، كما اصدر قراراً يتضمن ان لكل شخص يخرج من العراق لتأدية فريضة الحج ان يستصحب معه اوراقاً نقدية سعودية بما لا تتجاوز ال 150 مائة و خمسين ديناراً عراقياً ، وفي قرار جديد اعلن خير الدين حسيب ان لا يجوز لأي شخص يدخل العراق ان يصطحب معه اوراقاً نقدية عراقية تتجاوز قيمتها 5 خمسة دنانير عراقية ، وهدفه من هذا الاجراء ، هو حماية و رفع سعر قيمة الدينار العراقي امام بقية العملات [37] . و في خطوة اخرى تحتسب لخير الدين حسيب ، فقد استطاع الحصول على موافقة مجلس الوزراء على طرح قرض عام للجمهور بمبلغ اجمالي قيمته خمسة ملايين دينار عراقي ويكون سداده على مدى عشر سنوات بفائدة 5 % سنوياً ، وبدأ الجمهور بترويج معاملات الحصول على ذلك القرض [38] ، كما ان خير الدين حسيب نفسه قد استقرض هذا المبلغ لبناء سكن خاص به [39] في 15 تشرين الاول 1964 ارسل خير الدين حسيب كتاب الى وزارة المالية يطالب فيه الموافقة على اتلاف الاوراق الرسمية القديمة في البنك المركزي العراقي[40] ، وبعد مداولات في وزارة المالية وارسالها كتاب لرئاسة الوزراء تطالب فيه الموافقة على نظام اتلاف الاوراق ، اوعز مجلس الوزراء بتأليف لجنة من رئاسة محافظ البنك المركزي العراقي و عضوية اثنين اخرين تأخذ على عاتقها مهمة اتلاف الاوراق الرسمية القديمة للبنك المركزي العراقي [41] .

لم يخلو عام 1965 من نشاط لخير الدين حسيب ، ففي 30 ايار ، القت السلطات العراقية القبض على بعض الاشخاص داخل سيارات تعود ملكيتها لإحدى شركات الاستيراد و التصدير ، و بحوزتهم 2150 ساعة يدوية مهربة داخل صناديق راديوهات مهربة من سويسرا إلى العراق عن طريق هذه الشركة ، فقام خير الدين حسيب برفع شكوى قضائية إلى رئاسة الوزراء العراقية على الشركة ، وبعد قيام محامي الشركة بالدفاع عن هذا الامر، انتهت القضية بإدخال الشركة و الاشخاص المسؤولين عن التهريب بالقائمة السوداء ومنعهم من ممارسة عملية الاستيراد و التصدير [42] .

باشر خير الدين حسيب بإعادة طبع بعض العملات النقدية العراقية الجديدة و طرحها للتداول المحلي ، كما انه يُعد اول محافظ للبنك المركزي يقوم بالتوقيع على العملة العراقية فئة الدينار الواحد على الوجه منها [43] ، يضاف لذلك ، انه طرح ورقة نقدية جديدة للتداول في السوق في شهر شباط عام 1965 من فئة خمسة دنانير عراقية ، وتميزت بأمرين ، الاول انها تحمل في النصف الايمن منها خيطاً ممتداً على عرض الورقة النقدية و يسمى (خيط الضمان) كما انها لا تؤثر على مشروعية الاوراق النقدية المطروحة في السوق ، والامر الثاني انها تحمل توقيع المحافظ [44] ، كما نبه خير الدين حسيب الجمهور العراقي ، بأنه سيوضع في التداول اوراق نقدية جديدة فئة الدينار الواحد تتميز عن الأوراق المتداولة الحالية بأنها تحمل توقيع محافظ البنك المركزي العراقي الحالي – خير الدين حسيب – كما اوضح بأنها لا تؤثر بأي حال من الاحوال على مشروعية الاوراق النقدية الحالية [45] .

بعد ان امضى خير الدين حسيب مدة سنتين و شهرين في منصبه محافظاً للبنك المركزي العراقي اقدم على تقديم استقالته مجبراً في 28 تشرين الثاني 1965 [46] ،إذ كان الدافع وراء تقديم استقالته هو الخلافات التي حصلت بينه و بين رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز و وزير المالية شكري صالح زكي [47] ، اذ شُكلت لجنة وزارية برئاسة وزير المالية لدراسة الوضع الاقتصادي في

العراق ورفع وزير المالية تقريراً لمجلس الوزراء اوصى فيه بأحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي وذهب إلى حد القول ان القرارات الاشتراكية تتناقض مع الدستور العراقي وطلب الغاءها ، و الحد من سلطة محافظ البنك المركزي خير الدين حسيب ، و بذلك اجبر خير الدين حسيب مكرهاً على تقديم الاستقالة ، بعد دفاعه عن القرارات الاشتراكية[48]

3 - دوره في إصدار قرارات التأميم عام 1964 .

نص الدستور العراقي المؤقت الصادر عام 1964 على أن الاشتراكية هو النظام الاقتصادي والذي تسير وفقه الحكومة العراقية ، اذ جاء في المادة الاولى منه ، الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام والشعب العراقي جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة و تلتزم الحكومة بالعمل على تحقيها في اقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة العربية مع مصر [49] . وعلى هذا الاساس ، تبنت الجمهورية العراقية ارساء قواعد الاشتراكية ، وكانت اولى خطوات هذه الاشتراكية هي قرارات التأميم [50] ، وان القرارات لم تكن فكرة وليدة اللحظة ، بل كان هناك مجموعة من المبررات التي سبقت تلك الخطوة ، ويمكن لنا ان نوضح بعض من هذه المبررات وعلى النحو التالي:

- المبررات الاقتصادية : - تتمثل في امرين ، الاول منها هو التبعية الاقتصادية ، إذ تتمثل هذه التبعية في حجم اعتماد الاقتصاد العراقي على انتاج و تصدير النفط إذ تعكس تجارة العراق الخارجية مظهر من مظاهر التبعية الاقتصادية فقد اقتصرت الصادرات العراقية على تصدير النفط العراقي وبعض المنتجات الزراعية في الوقت الذي تشتمل الاستيرادات على مختلف المنتجات المصنعة وهذا يجعل الاقتصاد العراقي خاضعاً للتقلبات الاقتصادية العالمية و شديد التأثر بها [51] ، و الثاني هو انخفاض دخل الفرد العراقي ، إذ كان معدل الدخل للفرد الواحد عام 1958 يقترب من 57.1 دينار عراقي سنوياً وان مثل هذا الدخل لا يمثل مستوى معيشي لائق ، كما ان سوء توزيعه يترتب عليه انخفاض دخل غالبية الشعب وهذا يعني ان مستوى المعيشة يجب ان يرافقه رفع لمستوى الدخل القومي [52] و مع ارتفاع دخل الفرد عام 1963 الى 74 دينار الا انه يبقى منخفضاً و السبب هو ان معظم القطاعات الصناعية قد شهدت انخفاضاً في صافي انتاجها [53].

- المبررات الاجتماعية : - كان من مبررات إصدار قرارات التأميم هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس ، ومنح فرص المواطنة ، وتقديم بعض الخدمات لعامة الشعب التي تجعلهم يعيشون في اجواء جديدة و تعمل على خدمتهم و خدمة مصالحهم [54] .

- المبررات السياسية :- ان من المبررات السياسية لإصدار قرارات التأميم في العراق ، هو لتحديد السمة الجديدة التي تسير وفقها الدولة العراقية ، و هي سمة الاشتراكية ، وكذلك تأكيد طابع الحياد الايجابي في ميدان السياسة الخارجية المتبعة بكونها دولة ليست رأسمالية و لا دولة شيوعية [55] ، والاهم من ذلك كله ، وهو رغبة خير الدين حسيب في الحاق العراق بالوحدة العربية مع مصر و اعجابه بشخصية جمال عبد الناصر في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الفكرية [56] . في هذا الوقت ، كان جمال عبد الناصر قد أعلن القرارات الاشتراكية في مصر عام 1961 كما اعلن ان أي بلد عربي يريد الانضمام إلى مصر في الوحدة العربية عليه ان يتحول لدولة اشتراكية [57] ، ومنذ عام 1962 قام خير الدين حسيب بزيارات متعددة للقاهرة من اجل دراسة التجربة الاشتراكية هناك [58] ، وبعد اعجاب و اقتناع خير الدين حسيب بالتجربة الاشتراكية المصرية استطاع اقناع عبد السلام عارف و طاهر يحيى من اجل اصدار قرارات اشتراكية مماثلة للمصرية ، وعلى هذا الاساس شُكلت لجنة برئاسة محافظ البنك المركزي خير الدين حسيب و عضوية عدد من الخبراء[59] ، وكان عملها بسرية تامة ، خوفاً من معرفة اصحاب الشركات ، و قد

راقت التجربة المصرية إلى اللجنة و اعربت ان النظام الاشتراكي هو الذي سيسرع في تنمية العراق اقتصادياً [60] كما استطاع خير الدين حسيب اقناع رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بقبول آرائه و تخطيطه لإصدار القرارات الاشتراكية موضحاً بأنه اتخاذ مثل هذه القرارات سيذكره التاريخ ، وقد اقتنع عبد السلام عارف رئيس الجمهورية بحجة خير الدين حسيب لان جمال عبد الناصر قد بارك هذه الخطوات[61] ، وفي صبيحة يوم 14 تموز 1964 ، وهو يوم اعلان الاتحاد الاشتراكي فرع العراق ، اعلنت الحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء طاهر يحيى وبشكل مفاجئ عن قرارات التأميم الخمس [62] إذ نص قانون رقم (98) على انشاء المؤسسة الاقتصادية ، ، اما قانون رقم (99) الخاص بتأميم الشركات و المؤسسات فقد شمل تأميم23 شركة تأمين [63] و 27 شركة صناعية و تجارية عراقية [64] ، اما قانون رقم 100 الخاص بتأميم البنوك فقد شمل تأميم البنوك و المصارف غير الحكومية العاملة في العراق [65] ، اما قانون رقم (101) فقد نص على توزيع الارباح في الشركات [66] ، اما قانون رقم (102) فقد نص على مساهمة العمال و الموظفين في مجالس الادارة [67] ، اما قانون رقم (103) فقد منع تركز الثروات [68] .

و حددت الاسس التي شرعت بموجبها تلك القوانين بما يأتي :

1 – يكون قطاع البنوك و شركات التأمين جميعها في القطاع العام و لا مجال بعد لأنشاء شركات خاصة ضمنه .

2- في الميدان الصناعي تكون صناعة الاسمنت و الاسبست و السكائر جميعها في القطاع العام و لا مجال بعد لإنشاء شركات خاصة ضمنه .

3 – وفي المجالات الصناعية الاخرى كالغزل و النسيج و المواد الغذائية و الصابون و الدباغة و الجلود و الاحذية و الطابوق و النجارة فيكون القطاع قطاعاً مختلطاً [69] .

في حين أكد خير الدين حسيب أن مبررات صدور قرارات التأميم لعام 1964 بما يلي :

1 – ان عملية التنمية تحتاج الى قطاع عام يكون محوراً لها ، وإن ذلك يقتضي سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الرئيسية .

2 – ان القطاع الخاص كان متردداً في الاقدام على استثمار امكانياته في التنمية بسبب عدم وضوح معالم القطاعين العام و الخاص و توقعاته بتوسيع القطاع العام و عدم معرفة لتلك التوسعات .

3 – ان موارد المصارف التجارية الاهلية كانت تستغل في اكثر الحالات دون الاخذ بنظر الاعتبار متطلبات عملية التنمية الاقتصادية كما ان اهمية الرأسمال الاجنبي في القطاع المصرفي كانت واضحة في توجيه الاستثمارات حسب مصالحها .

4 – ان عدد كبير من الشركات الخاصة كانت تحقق ارباحاً عالية مستغلة الحماية الحكومية لها ، وهذا انعكس على استغلال المستهلك .

5 – من خلال تجارة الاستيراد تعرض المستهلك الى الاستغلال و كذلك تهريب الاموال الى الخارج كما انها تقف عقبة امام التنمية الاقتصادية .

6 – ظهور طبقة معينة تسيطر على عدد من المؤسسات الصناعية و المصارف و الشركات ، كما ان نفوذ هذه الطبقة الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بدأ يزداد بشكل ملحوظ .

7 – ضمان العدالة الاجتماعية و الاقتصادية في توزيع الدخول و منع تركز الثروات .

8 – ان الاتجاه نحو اقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة يتطلب تقارباً في النظم الاقتصادية بين البلدين [70] .

بعد اصدار القرارات زيدت من صلاحيات خير الدين حسيب كثيراً كما انه كان على اطلاع دائم على الامور التي تعنى بالصناعة و المصارف و البنوك في العراق بحكم مناصبه التي تسنمها ، و

اصبح يعرف ما يدور داخل اروقة الشركات الصناعية و المصارف و البنوك ، من الجدير بالإشارة هنا ، ان جمال عبد الناصر كان على علم و معرفة بالقرارات الاشتراكية التي ستصدر في العراق لكن ليس له علاقة في صياغتها او تنفيذها ، إذ قام خير الدين حسيب باستدعاء القائم بأعمال الجمهورية العربية المتحدة في العراق – محمد لبيب شقير – عشية يوم 14 تموز 1964 ، و ابلغه بأن يُبلغ جمال عبد الناصر أن القرارات الاشتراكية في العراق ستصدر يوم غدٍ ، وهي خطوة كبيرة باتجاه تحقيق الوحدة العربية مع مصر [71] ، و بادر جمال بعد الناصر بأرسال برقية تهنئة إلى عبد السلام عارف لصدور لتلك القرارات التي من شأنها تحقيق تقارب اكثر بين العراق و مصر [72] ، كما أن قرارات التأميم العراقية قد اعلنت في مصر ايضاً وهذا يدل الى انسجام العراق و مصر من اجل الوحدة العربية [73] ، و ان عبد السلام عارف نفسه كان من اشد المتحمسين لهذه القرارات اذ ذكر عبد الكريم فرحان [74] في مذكراته ان عبد السلام عارف قال **((هل من مزيد))** وهذا ما يحقق له طموحاته في الوحدة العربية [75] . نلاحظ ان مبررات التأميم لم تكن اقتصادية فقط ، بل مثلت مزيج متجانس بين الاقتصاد و السياسة ، وان المبررات السياسية هي التي تصدرت القرارات ، بدليل ما اقدمت على نشره الصحافة العراقية عن خير الدين حسيب ، إذ ذكر ان التأميم قد اضعف الامكانيات الاقتصادية للقوى المعادية للوحدة العربية مع مصر هذا من جانب و من جانب اخر رأينا ان تتم عملية التأميمات قبل الوحدة كي لا تتحمل تجربة الوحدة الاخطاء المحتملة لعملية التأميم ، و اكد خير الدين حسيب ان طريقة تنفيذ هذه القرارات و الاستيلاء على البنوك و الشركات قد تم بنجاح كبير ، وان اسباب هذا النجاح يرجع إلى ثلاث امور او عوامل رئيسية اولها هي ان التشريعات الاقتصادية تمت وفق مخطط كامل اخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين هذه التشريعات و طرق تنفيذها وان الاهتمام بالجانب التنفيذي لا يقل اهمية عن التشريعات نفسها وان خطة تنفيذ القرارات كانت معدة مسبقاً و مدروسة بدقة و عناية و تم تنفيذها بشكل كامل ، اما الامر الثاني فقد ارجعه إلى عنصر المباغتة و المفاجأة إذ افقد المتضررين من القرارات القدرة على التفكير او حتى التهيؤ لوضع خطة تعرقل تنفيذ القرارات او احباطها ، إما العامل الثالث فأنه متعلق بالكفاءة العالية لكل اجهزة الدولة التي تمكنت من الاستيلاء على المصارف و الشركات المؤممة خلال ساعات قليلة قبل الاعلان عن قرارات التأميم [76] ، لا سيما ان رجال الاعمال العراقيين قد استيقظوا صبيحة 14 تموز 1964 فوجدوا ان الحكومة قد وضعت الاقفال على ابواب البنوك و الشركات المشمولة بالتأميم [77] ، و اكد خير الدين حسيب ان رأسمال الشركات الصناعية المؤممة في العراق قد بلغ 17 مليون و 300 الف دينار عراقي ، فيما بلغ رأسمال الشركات التجارية المؤممة 2 مليون و 100 الف دينار عراقي [78] ، واكد ايضاً ان شمول هذه الشركات لم يأت بالقرعة او ما شابه ، أنما جاء بعد دراسة مفصلية لميزانيتها خلال الفترة التي مضت على تأسيسها ، و أضاف أن هذه الشركات تحقق ارباحاً عالية جداً وان بعض المساهمين من ادارة و موظفين الشركات قد حصلوا على رأسمالهم اكثر من مرة خلال مدة لا تزيد عن سبع سنوات [79] .

في اب 1964 قام خير الدين حسيب بدمج المصارف التجارية المؤممة بأربعة مجاميع وهي (مجموعة البنك التجاري الذي شمل البنك التجاري و البنك البريطاني و البنك الباكستاني ، مجموعة بنك بغداد و الذي شمل بنك بغداد و البنك العربي ، مجموعة بنك الاعتماد الذي شمل بنك الاعتماد و البنك اللبناني ، مجموعة بنك الرشيد الذي شمل بنك الرشيد و البنك الشرقي و البنك العراقي المتحد) فضلاً عن مصرف الرافدين ، وكان الهدف من ذلك هو تنسيق اعمال المصارف التي اممت و رفع مستوى الكفاءة فيها و كذلك تقديم الخدمات المصرفية وفق اسس سليمة و توحيد اسلوب العمل الفني و الاداري في فروع المجموعة بغية تنفيذ سياسة ائتمان تجارية سليمة [80] . لكن قرارات التأميم تركت الكثير من الاثار الاقتصادية ، إذ اصاب القطاع الصناعي الكثير من الضرر ، حيث كانت المشاريع

الصناعية قبل التأميم تبلغ 1262 مشروعاً وبعد التأميم اصبح عدد المشاريع 41 مشروعاً ، كما انخفضت رؤوس اموال مشاريع القطاع الخاص من 137,7 مليون إلى 121,8 مليون دينار عراقي ، كما أن المؤسسات المؤممة اضحت مجالاً خصباً للدرجات الخاصة و الرواتب الكبيرة و المخصصات المتشعبة واصبحت تشكل عبئاً على الدولة و تستنزف ميزانيتها ، و توقف رجال الاعمال عن توسيع شركاتهم فضلاً عن القيام بتهريب رؤوس الاموال إلى خارج العراق [81] ، كما ان قرارات التأميم لم تحاكِ واقع البلد و مشكلاته الاقتصادية وانما كانت في الشكل و المضمون نسخة عن التجربة المصرية ، كما انها جاءت نتيجة اعتناق بعض الاقتصاديين للأفكار الاشتراكية [82] .

و بذلك اخذت القوى المعارضة لهذه القرارات ، تشيع ان في نية الحكومة تأميم الاراضي و العمارات و تستولي على الدور السكنية و الودائع في البنوك ، واخذت القوى المعارضة محاربة خير الدين حسيب بعد هذه القرارات [83] ، وصوبت سهام المعارضة الشديدة إلى القرارات ، إذ أدت لهروب رؤوس الاموال إلى خارج العراق كما انخفض الانتاج وهذا بدوره أدى إلى استيراد السلع بكميات متزايدة ، كما أدى إلى فقدان الخبراء الفنيين و الموظفين المتمرسين اللذين يستطيعون إدارة الشركات و المؤسسات المؤممة إلى تأثير في فاعليتها ، ويبدو ان بعضهم كان يتوقع مثل هذه النتائج فحذروا الحكومة من انخفاض محتمل في الانتاج ألا أن الحكومة لم تأبه لتحذيرهم كونها كانت مندفعة لاعتبارات سياسية و عقائدية وليس لاعتبارات اقتصادية[84] كانت قرارات التأميم تتنافى مع الدين الاسلامي ، ونادى ائمة المساجد بأن العراق لم يكن يحتاج إلى مثل هذه التشريعات المستوردة وهو يختلف عن مصر ، و نال خير الدين حسيب الكثير من الاذى في نزاهته و سمعته [85] ، إذ اتصل التجار في بغداد بالمرجعية الدينية في النجف الاشرف ونقلت لها ما تعرضوا له فبادرت المرجعية في النجف الاشرف المتمثلة بالسيد محسن الحكيم [86] إلى ارسال رسالة الى عبد السلام عارف وطاهر يحيى و جاء فيها ((**نستنكر اشد الاستنكار تطبيق الاشتراكية التي تصطدم مباشرة بمبادئ الاسلام السامية**)) [87] و عجزت الحكومة عن رد السهام الموجه لقرارات التأميم ، إذ أن عبد السلام عارف نفسه قد صف إلى جانب المعارضة و اسمى تلك القرارات ب (اشتراكية خير الدين حسيب) [88] ، و بحلول عام 1965 بدأ عبد السلام عارف باتخاذ خطوات ضد الناصريين و القوميون ، وهذا الامر يمثل عدم رغابته الحقيقة في الوحدة مع مصر وكان انسجامه مع القوميون ما هو ألا طريقه لإرساء قواعد حكمه في العراق ، فبادر بوعد عبد الرحمن البزاز بمنصب رئاسة الوزراء ، و استقال طاهر يحيى من رئاسة الوزراء ، وبعد ان كُلف عبد الرحمن البزاز و وزير المالية شكري صالح زكي بدراسة الوضع الاقتصادي رفعوا تقرير إلى عبد السلام عارف و اوصوا بتطبيق اشتراكية رشيدة و التي من شأنها الاسهام في انعاش الوضع الاقتصادي ، وبالفعل طبقت هذه السياسية الاقتصادية الجديدة و التي انعشت الاقتصاد العراقي [89] ، رفع خير الدين حسيب تقريراً الى رئاسة الوزراء يوضح ويدافع فيه عن القرارات ، لكن التقرير لم يؤخذ بعين الاعتبار وهذا ما دفعه الى الاستقالة من جميع مناصبه و العودة الى وظيفته السابقة تدريسي في جامعة بغداد [90] .

4 - ترأسه المؤسسة الاقتصادية عام 1964 ومحاولة تعويض حملة الاسهم.

اعتمدت الحكومة العراقية كثيراً على خير الدين حسيب في الجانب الاقتصادي [91] الذي اصدار قرارات التأميم بعد اقناعه عبد السلام عارف ، ومن قرارات التأميم ومما نص عليه قرار التأميم المرقم (98) هو إنشاء المؤسسة الاقتصادية ((وهي مؤسسة عامة مستقلة ادارياً و مالياً ترتبط برئيس الوزراء و مركزها بغداد و تتكون المؤسسة من عدد من المؤسسات الفرعية وهي المؤسسة الصناعية و مؤسسة التأمين و المؤسسة العامة للمصارف و المؤسسة التجارية واي مؤسسة تنشأ بقانون و يدير هذه المؤسسة مجلس ادارة عام يتألف من تسعة اشخاص هم رئيس مجلس ادارة

المؤسسات و اربعة وزراء هم وزراء المالية و التخطيط و الصناعة و الاقتصاد و محافظ البنك المركزي)) ، ونص القانون ((على ان وظيفة المؤسسة الاقتصادية هو المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الاقتصادي في حقل القطاع العام و تعتبر اموال المؤسسة من اموال الدولة)) [92] و انيطت مهمة أدارة المؤسسة إلى خير الدين حسيب [93]. بعد تعرض الاقتصاد العراقي إلى نوع من عدم الاستقرار و هروب رؤوس الاموال جراء قرارات التأميم ، بدأ مجلس الوزراء باتخاذ خطوات جديدة لمعالجة الامر كانت اولها هي تعويض رؤوس الاموال الاجنبية المؤممة ، إذ اوفد مجلس الوزراء خير الدين حسيب بصفته رئيس المؤسسة الاقتصادية لزيارة الجمهورية العربية المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية ولمدة اسبوعين بشأن التداول مع الجهات المختصة من آجل تعويض رؤوس الاموال الاجنبية المؤممة في العراق [94] ، ثم عُدل الايفاد بإضافة كل من انكلترا و لبنان الى قائمة الدول التي سيقوم بزيارتها [95] ، وقد اجرى خير الدين حسيب مفاوضات مع محافظ بنك انكلترا و مساعديه بشأن العلاقات المصرفية بين البلدين و تأميم الممتلكات البريطانية في العراق كما اكد خير الدين حسيب ان المباحثات كانت ودية و بناءة [96] ، ثم بدأ خير الدين حسيب مفاوضات مع محافظ البنك المركزي في الجمهورية العربية المتحدة ، ثم زار الولايات المتحدة الامريكية واجرى مباحثات مع المسؤولين في البنك الدولي تتعلق بطلب الحكومة العراقية قرضاً من البنك الدولي يقدر ب 24 مليون دولار امريكي [97] ، إما بشأن دفع تعويض المساهمين الاجانب في المنشآت المؤممة ، استطاع خير الدين حسيب ان يحصل على موافقة مجلس الوزراء لتعويضهم بمبلغ 500 الف دينار عراقي ، لكل شركة مؤممة تزيد اسهمها عن مليون دينار عراقي [98] .

رفعَ خير الدين حسيب تقرير مفصل إلى رئاسة الوزراء بشأن الوضع الاقتصادي ، طالباً فيه استحصال موافقته على استقراض مبلغ قدره 5 ملايين دينار عراقي من البنك المركزي إلى المؤسسة الاقتصادية لغرض تعويض المساهمين في الشركات و المنشآت المؤممة من ذو الدخل المحدود وبعض الاستثمارات الاجنبية عند تثبيت قيمة اسهم تلك المنشآت ، وهي خطوة لتدارك الوضع الاقتصادي الذي اصبح غير مستقر ، و استطاع الحصول على القرض بعد موافقة مجلس الوزراء [99] ، و أكد أن التعويض يدفع كامل و فوري لحملة الأسهم المؤممة في المصارف و الذين لا تزيد قيمة الاسهم المؤممة لكل منهم في جميع المصارف على الف دينار عراقي ، و كذلك دفع مبلغ 500 دينار عراقي لكل من تزيد قيمة الأسهم التي يملكها على الف دينار عراقي ، كما حصل خير الدين حسيب على تخويل من رئاسة الوزراء بدفع تلك التعويضات [100] . و في عام 1965 حصل خير الدين حسيب على موافقة مجلس الوزراء على تشريع لائحة تعديل قانون رقم (101) لعام 1964 المتضمن تنظيم توزيع الارباح على العاملين و المساهمين في الشركات [101] ، كما حصل على موافقة مجلس الوزراء ، على دفع تعويض نقدي لكل المساهمين الذين لا تزيد مجموع ما يملكه كل منهم في جميع المنشآت المؤممة على خمسة الأف دينار عراقي [102] ، على ان تدفع لهم المؤسسة الاقتصادية تعويض نقدي كامل ، و تخويل المؤسسة الاقتصادية باقتراض الاموال لتعويضهم ، كما خول مجلس الوزراء خير الدين حسيب ان يمنح سلفة للمساهمين بنسبة (5 %) من مجموع ملكيتهم و دفع باقي ما يستحقونه من تعويضات عند الانتهاء من تدقيق حسابات المصارف المؤممة المساهمين فيها [103]

ساهمت المؤسسة الاقتصادية برئاسة خير الدين حسيب بدفع تعويضات لحملة الاسهم المؤممة ، اذ دفعت مبلغ 25 مليون و نصف المليون دينار عراقي ، للمؤسسات المؤممة [104] ، كما ساهمت المؤسسة الاقتصادية بدفع ما يقارب (93 %) ، من مجموع مبالغ المساهمين الذين كانوا غير مقصودين بالتأميم ، و يبقى ما يزيد عن (7 %) أي ما يقارب (600) شخص من مجموع

المساهمين و الذين يملكون (81 %) من مجموع اسهم الشركات المؤممة ، تم دفع (500) دينار عراقي لكل منهم كسلفة على حساب ما يستحقونه من فوائد و تعويض [105] .

بعد ان القي اللوم على المؤسسة الاقتصادية ، في استنزاف الاقتصاد العراقي ، علل خير الدين حسيب اسباب الخلل **" هو ان المؤسسة الاقتصادية لم يكن لها سلطة في تطبيق قرارات التأميم بصورة صحيحة ، وانما كان عملها هو الادارة و المراقبة فقط "** [106] .

لم يكمل خير الدين حسيب إدارته للمؤسسة الاقتصادية ، رغم محاولاته الجدية و الكثيرة في محاولة انعاش الوضع الاقتصادي العراقي من جديد ، اذ صدر قانون المؤسسات العامة رقم (166) لعام 1965 [107] ، الذي الغى المؤسسة الاقتصادية و أعاد ربط دوائرها بالوزرات المختصة [108] .

الخاتمة :

مما تقدم نلاحظ ان خير الدين حسيب قام بتأميم البنوك و المصارف اثناء توليه منصب محافظ البنك المركزي ، إذ كان المسيطر الاكبر على الوضع الاقتصادي العراقي والمستشار الاقتصادي الاقوى في الحكومة العراقية ، وهدفه من ذلك هو محاكاة للقرارات الاشتراكية في مصر ، رغبه منه في تحقيق نوع من الوحدة الاقتصادية مع مصر، إلا إن الاقتصاد العراقي تعرض للإرباك لدرجة كبيرة ، و الدليل على ذلك إن الحكومة العراقية استحدثت المؤسسة الاقتصادية ، التي تولى رئاستها خير الدين حسيب ، في محاولة منها لتعويض حملة الاسهم عن خسارتهم بغية تحقيق التوازن الاقتصادي ، وعلى اثر ذلك تعرض خير الدين حسيب إلى هجمة كبيرة من الشارع العراقي من تجار و حملة الاسهم وحتى المراجع الدينية ، وحاول جاهداً إصلاح ما انتجته القرارات الاشتراكية ، إلا انه لم يحظى بالفرصة الكافية ، بسبب إلغاء المؤسسة الاقتصادية عام 1965 ، والتي اسهمت في حد امكانيات خير الدين حسيب الاقتصادية ، كما يبين إن الاجراءات التي بدأت الحكومة باتخاذها لمعالجة إثار التأميم تعطينا انطباعاً بأن ذلك التأميم لم يحسب جيداً .

الهوامش :

(1) مديرية التقاعد العامة ، ، القسم المدني ، ملف خير الدين حسيب سعيد ، الاضبارة المرقمة ، 3124363009 .

(2) تعذر على الباحث الحصول على نسخة من وثيقته الابتدائية بسبب تعرض ارشيف المدرسة إلى الحرق بعدما أصبحت المدرسة مقراً لعصابات داعش عام 2014 . اتصال هاتفي مع الاستاذ عامر الطائي مدير المدرسة ، كانون الاول 2020 .

(3) وثيقة التخرج لخير الدين حسيب ، متوسطة المثنى للبنين للعام الدراسي 1943 – 1944 ، المحفوظة في متوسطة المثنى للبنين ، في محافظة نينوى .

(4) وثيقة تخرج خير الدين حسيب ، الاعدادية المركزية للبنين للعام 1946 – 1947 ، محفوظة في ارشيف الاعدادية المركزية للبنين ، في محافظة نينوى .

(5) وثيقة تخرج خير الدين حسيب من مرحلة البكالوريوس ، محفوظة في ارشيف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي العراقية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة و الاقتصاد ، شعبة الملفات التقاعدية ، ملف الدكتور خير الدين حسيب .

(6) المصدر نفسه .

(7) وثيقة تخرج خير الدين حسيب من مرحلة الدكتوراه ، محفوظة في مكتبة خير الدين حسيب الشخصية .

(8) عكس ما اشيع في بعض الصحف و المجلات عن وفاته بسبب تلقيه جرعة ثانية من لقاح كورونا . اتصال هاتفي اجراه الباحث مع طارق خير الدين حسيب بتاريخ 23 نيسان 2021 .

(9) من مواليد صلاح الدين عام 1917 حاصل على شهادة البكالوريوس في الاجتماعيات عُين مدير عام لقسم المالية العامة في وزارة المالية ثم وكيل لوزير المالية 1959 الى عام 1964 ثم عُين عضواً في مجلس الخدمة العامة في وزارة المالية ، اصبح محافظ البنك المركزي العراقي لمرتين الاولى عام 1963 و الثانية للمدة 1975 – 1976 الى ان احيل على التقاعد وهو من ابرز الشخصيات الاقتصادية العراقية وله الكثير من المؤلفات في مجال الاقتصاد و المال . نقلاً عن : علي رياض كوير ، وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية و التنظيمية 1958 – 1968 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص 39 .
(10) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(11) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الخامسة و الخمسين ، 4 / 8 / 1963 ، ص 4 ؛ خير الدين حسيب ، مستقبل العراق . الاحتلال – المقاومة – التحرير و الديمقراطية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 22 ؛ جريدة الطليعة ، بغداد ، العدد 174 ، السنة الاولى ، 7 / 8 / 1963 ؛ مجلة الاسواق التجارية ، بغداد ، العدد 540 ، السنة الثالثة عشر ، 10 اب 1963 .
(12) مديرية التقاعد العامة ، القسم المدني ، ملف خير الدين حسيب سعيد حسيب ، الاضبارة المرقمة ، 3124363009
(13) جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد 853 ، 9 / 9 / 1963 .
(14) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الخامسة و السبعين ، 27 / 10 / 1963 ، ص 9 ؛ جريدة النشاط الاقتصادي ، بغداد ، العدد 17 ، السنة الاولى ، 29 تشرين الاول 1963 .
(15) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(16) جبار درويش جاسم جبار درويش جاسم ، العلاقات العراقية السورية 1961 – 1968 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص 120 – 121 .
(17) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الثمانين ، 10 / 11 / 1963 ، ص 8
(18) جبار درويش جاسم ، المصدر السابق ، ص 122 .
(19) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الخامسة و السبعون ، 27 / 10 / 1963 ، ص 3 .
(20) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(21) مجلة الاسواق التجارية ، العدد 565 ، السنة الثالثة عشر ، 8 شباط 1964 .
(22) مجلة الصناعي ، بغداد ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، حزيران 1964 ، ص 71.
(23) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 962 ، 16 / 6 / 1964 .
(24) جريدة الهدف ، بغداد ، العدد 342 ، السنة الثالثة عشر ، 24 حزيران 1964 ، مجلة الاسواق التجارية ، العدد 585 ، السنة الثالثة عشر ، 27 حزيران 1964 .
(25) د . ك . و . البنك المركزي العراقي ، لجنة اعادة بيع السبائك الذهبية ، رقم الملفة 82 / 4211001 ، و 9 ، ص 15 .

(26) د . ك . و . البنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي يزيد غطاء العملة العراقية من الذهب ، رقم الملفة 120 / 4211001 ، و 17 ، ص 18 ؛ وكالة الانباء العراقية ، النشرة المرقمة 98 المؤرخة في 7 / 4 / 1964 .
(27) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(28) جريدة الاهرام ، مصر ، العدد 28264 ، السنة 90 ، 29 نيسان ، 1964 .
(29) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(30) من مواليد مصر عام 1921 حصل على البكالوريوس الفي العلوم العسكرية عام 1940 و ماجستير العلوم العسكرية عام 1951 و ماجستير من كلية القيادة و اركان الحرب من الولايات المتحدة الامريكية عام 1956 كما حصل على دبلوم في الصحافة من جامعة القاهرة عام 1957 . عمل ضابطً عسكرياً و استاذ بالكلية الحربية المصرية واسند له عام 1957 منصب المستشار السياسي للرئيس المصري جمال عبد الناصر وعُين سفير مصر في المغرب عام 1963 و سفير مصر في العراق للمدة 1963 – 1965 ثم عمل وزير للإرشاد المصري للمدة 1965 – 1966 ثم وزيراً للدولة للمدة 1966 – 1967 ثم رئيس المخابرات العامة المصرية للمدة 1967 – 1969 ثم عمل وزير للدولة للمدة 1969 – 1970 وبعد وفاة جمال عبد الناصر اعتزل العمل السياسي و العسكري و تفرغ للصحافة . للمزيد ينظر : امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق 1963 – 1965 ، ط 1 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1983 ، ص 323.
(31) جريدة الزمان ، بغداد ، العدد 2174 ، 28 / 7 / 2005 ؛ جريدة الاهرام ، العدد 49047 ، السنة 145 ، 20 مارس 2021 .
(32) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020.
(33) من مواليد تكريت عام 1914 ، اكمل دراسته في سامراء عام 1929 و دخل دار المعلمين و تخرج معلماً ، ثم التحق بالكلية العسكرية عام 1935 ، و تخرج برتبة ملازم ثانٍ ، وصار يتدرج في المناصب العسكرية ، شارك في حرب فلسطين 1948 ، وانتمى إلى تنظيم الضباط الاحرار و شارك في ثروة 14 تموز 1958 و ثورة الشواف و انقلابي 8 شباط و 18 تشرين الثاني 1963 ، استلم الوزارة العراقية اربع مرات ، واعتقل بعد انقلاب 17 تموز 1968 ، ثم أطلق سراحه و اعتكف بداره تحت الاقامة الجبرية ، إلى أن توفي في 19 ايار 1986 في تكريت . للمزيد ينظر : جمال صبحي طالب ، طاهر يحيى و دوره في تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، 2015 .
(34) ولد في بغداد 1913 اكمل دراسته الابتدائية في بغداد ودرس القانون في لندن وعاد الى العراق في اب 1939 وعين في وزارة العدلية حتى كانون الاول عام 1945 ، وفي عام 1952 انتدب الى هيئة الامم المتحدة لغاية عام 1953 ثم عين عميداً لكلية الحقوق في شهر ايلول 1955 ثم سفيراً في القاهرة في شباط 1963 ثم سفيراً في لندن في تشرين الاول عام 1963 ثم استلم منصب رئيس الوزراء في شهر ايلول 1965 لغاية 16 اب 1966 وهو اول رئيس وزراء مدني للعراق. للمزيد ينظر : محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز و دوره السياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، د . ت ، ص 22 – 31 .
(35) جريدة الزمان ، العدد 2174 ، 28 / 7 / 2005 ؛ امين هويدي ، المصدر السابق ، ص 239.

(36) د . ك . و . وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، تهريب عملة ايرانيين ، رقم الملفة 53 / 4211001 ، و 1 ، 5 ، 7 ، ص 1 ، 5 ، 7 .
(37) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 978 ، 5 / 7 / 1964 .
(38) د . ك . و . الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة السادسة و الثمانون ، 13 / 9 / 1964 ، ص 13 .
(39) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(40) د . ك . و . البنك المركزي العراقي ، مراسلات ، رقم الملفة 92 / 4211001 ، و 3 ، ص 5
(41) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة السادسة بعد المائة ، 23 / 11 / 1964 ، ص 16 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1065 ، 24 / 11 / 1964 .
(42) د . ك . و . وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، تهريب 2150 ساعة يدوية ، رقم الملفة 1 / 4211001 ، و 1 ، 3 ، ص 1 ، 3 .
(43) البنك المركزي العراقي ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ص 108 – 109 .
(44) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1073 ، 11 / 2 / 1965 .
(45) جريدة الهدف ، العدد 1145 ، 1 / 8 / 1965 .
(46) المركز العراقي للمعلومات و الدراسات ، العراق وقائع و احداث 1958 – 1968 ، القسم الثاني ، بغداد ، 2009 ، ص 204 ؛ مديرية التقاعد العامة ، القسم المدني ، ملف خير الدين حسيب سعيد حسيب ، الاضبارة المرقمة ، 3124363009 مجلة الصناعي ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، 1965 ، ص 19 .
(47) من مواليد بغداد عام 1919 حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق عُين معلم عام 1937 ثم عُين رئيس شعبة المشاريع الصناعية في المصرف الصناعي عام 1952 ثم رئيس شعبة التسليف في المصرف ذاته عام 1953 ثم عُين مدير مديرية الاستيراد و التصدير للمدة 1953 – 1954 ثم عُين معاون مدير مصلحة التمور العراقية للمدة 1955 – 1959 ثم اصبح وزير التجارة في عام 1963 ثم سفيراً في القاهرة عام 1964 ثم اصبح وزير للتربية عام 1964 ثم وزير للاقتصاد عام 1965 ثم وزير للمالية عام 1965 واحيل على التقاعد عام 1966 . نقلاً عن : علي رياض كوير ، المصدر السابق ، ص 150 – 154 .
(48) خير الدين حسيب ، مستقبل العراق ، المصدر السابق ، ص 25 ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 ، ج 8 ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ، ص 258 – 259 .
(49) غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق للفترة 1958 – 1968 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 241 .
(50) التأميم هو ((نقل ملكية وسائل الانتاج و التبادل من يد الافراد الى يد الدولة و استعمالها في سبيل المنفعة العامة وليس لأغراض المنافع الفردية)) . ينظر : قسطنطين كاتزاروف ، نظرية التأميم ، ترجمة عباس الصراف ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1972 ، ص 54.
(51) محمد سلمان حسن ، خصائص الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عربية ، العدد 17 ، بغداد ، 1971 ، ص 46 .

(52) خير الدين حسيب ، تقديرات الدخل القومي في العراق (1958 – 1961) ، دار الطليعة ، بيروت ، 1968 ، ص 39.
(53) مجلة الاسواق التجارية ، العدد 565 ، السنة الثالثة عشر ، 8 شباط 1964 .
(54) امجد خضير رحيم محمد الدوري ، التطور الصناعي في العراق 1958 – 1979 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2004 ، ص 110 .
(55) سعيد عبود السامرائي ، القطاع العام في العراق ، ط 1 ، مطبعة الامين ، بغداد ، 1971 ،ص 79.
(56) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .
(57) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط 1 ، مطبعة امير ، قم ، ايران ، 1998 ، ص 312 .
(58) خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال الى التحرير ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 69.
(59) ضمت اللجنة كل وزير المالية محمد جواد العبوسي و وزير الاقتصاد عزيز الحافظ للمزيد ينظر : احمد الحبوبي ، رسالة اعتذار الى الشعب العراقي ، ط 1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2018 ، ص 145 .
(60) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص 312 .
(61) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 ، ط 1 ، دار صفحات ، سوريا ، 2015 ، ص 299 .
(62) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 975 ، 14 تموز 1964 ؛ جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد 197 ، 14 تموز 1964 .
(63) الشركات المؤممة هي (شركة الرافدين للتأمين – عراقية - ، شركة التأمين الوطنية – عراقية - ، شركة بغداد للتأمين – عراقية - ، شركة التأمين العراقية – عراقية - ، شركة التأمين التجاري – عراقية - ، شركة الاعتماد للتأمين – عراقية - ، شركة الرشيد للتأمين – عراقية - ، شركة دجلة للتأمين – عراقية ، مصر للتأمين – مصرية - ، شركة الشروق للتأمين – مصرية - ، شركة التأمين العربية – اردنية - ، شركة الضمان اللبنانية – لبنانية - ، شركة الاتحاد الوطني – لبنانية - ، امريكان لايف انشورش – امريكية - ، شركة ناشنال انشورنس اوف نيوزيلاند – نيوزلاندية – شركة نيواندیا للتأمين – هندية - ، شركة رويال للتأمين – انكليزية - ، شركة اطلس للتأمين- انكليزية - ، شركة لندن اند بروفنشيال مارين اند جنرال انشورنس – انكليزية - ، شركة سان انشورنس اوفس – انكليزية - ، شركة غارديان للتأمين – انكليزية - ، شركة يونيوناتشورنس – انكليزية - ، بروفشنال انشورنس – انكليزية - . للمزيد ينظر : البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة 1964 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1964 ، ص 216 .
(64) الشركات الصناعية و التجارية المؤممة هي (شركة السمنت العراقية ، شركة اسمنت الرافدين ، شركة اسمنت الفرات ، شركت الاسمنت المحدودة ، شركة الصناعات العقارية ، شركة المواد البنائية العراقية ، شركة صناعة الاسبست ، شركة الغزل و النسيج العراقية ، شركة فتاح باشا للغزل و النسيج ، شركة السجاد العراقية ، شركة صناعة الجوت العراقية ، شركة استخراج الزيوت النباتية ، شركة منتوجات بذور القطن ، شركة الرافدين لصناعة المنظفات ، معمل صابون و منظفات كافل حسين ، شركة دخان الرافدين ، شركة دخان عبود ، شركة الدخان الاهلية ، شركة صناعة الجلود الوطنية ، شركة باتا العراقية ، شركة طحن حبوب الشمال ، شركة تجارة و طحن الحبوب العراقية ،

شركة المطاحن الفنية ، شركة معامل طحين الدامرجي ، شركة الرافدين للطحن و التجارة ، شركة الكبريت المتحدة ، شركة اتحاد مصانع الورق ، شركة المخازن العراقية ، الشركة الافريقية العراقية التجارية ، الشركة العراقية للاستيراد و التصدير) . نقلاً عن : صلاح عريبي عباس ، قوانين التأميم الاشتراكية في 14 تموز 1964 في العراق دراسة تاريخية اقتصادية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد 17 ، العدد 12 ، شباط 2010 ، ص 314 – 316 .

(65) اممت بموجب هذا القانون عشرة بنوك هي (البنك التجاري العراقي – عراقي - ، بنك بغداد – عراقي - ، بنك الرشيد – عراقي - ، البنك العراقي المتحد – عراقي ، لبناني - ، البنك اللبناني المتحد – لبناني – البنك الوطني الباكستاني – باكستان - ، البنك العربي – فلسطيني - ، البنك البريطاني – بريطاني- البنك الشرقي – بريطاني - ، بنك الاعتماد – بريطاني) . نقلاً عن : صلاح عريبي عباس ، المصدر السابق ، ص 319 – 320 .

(66) نص قانون 101 على تخصيص 75 % من الارباح توزع على مالكي المشروع اما النسبة المتبقية وهي 25 % فتوزع على العمال و الموظفين في تلك الشركات . جريدة الجمهورية ، العدد 208 ، 26 تموز 1964 .

(67) نص قانون رقم 102 على ضم عضوين من العمال و عضوين من الموظفين الى مجالس الادارة و يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري ، كما نص على تأسيس المؤسسة العامة للثقافة العمالية . خير الدين حسيب ، مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، د . ت ، ص 125 – 126 .

(68) اكد قانون رقم 103 على عدم السماح للشخص ان يمتلك اكثر من عشرة الاف دينار في شركة مساهمة مضى على تأسيسها خمس سنوات او اكثر كما اكد القانون على عدم السماح بتأسيس شركات صناعية فردية او محدودة المسؤولية اذا كان رأسمالها يتجاوز السبعين الف دينار . صلاح عريبي عباس ، المصدر السابق ، ص 322 .

(69) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته ، و اجهزته ، للحقبة 1921 – 1980 ، ج 1 ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص00ص ، ص 148 – 149 .

(70) خير الدين حسيب ، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، ط 2 ، مطبعة الجمهورية، بغداد ، 1965 ، ص 3 – 5 ؛ امجد خضير رحيم محمد الدوري ، المصدر السابق ، ص 110 – 111 .

(71) مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتاريخ 20 تشرين الاول 2020 .

(72) جريدة الجمهورية ، العدد 201 ، 18 / 7 / 1964 .

(73) جريدة الاهرام ، العدد 6140 ، 24 ايلول 1964 .

(74) من مواليد الكوت 1922 اكمل دراسته الابتدائية في الكوت و المتوسطة و الاعدادية في بغداد ، دخل الكلية العسكرية و تخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام 1942 ، و حصل على شهادة الحقوق من جامعة بغداد عام 1950 ، وانتمى إلى تنظيم الضباط الاحرار عام 1954 ، و كان من مخططي ثورة 1958 ، و شارك في ثورة الشواف 1959 ، و انقلاب 8 شباط و 18 تشرين الثاني 1963 ، و اصبح وزيراً للإرشاد و الثقافة للمدة (21 تشرين الثاني 1963 – 23 حزيران 1965) ،كما أصبح الامين العام للاتحاد الاشتراكي في العراق عام 1965 ، ثم أصبح وزيراً للإصلاح الزراعي للمدة (10 ايار 1967 – 17 تموز 1968) و بعد انقلاب 17 تموز 1968 أعتقل ثم اطلق سراحه في 26 تشرين الثاني 1970 و احيل على التقاعد ، وفي عام 1977 غادر العراق متوجهاً إلى السويد بسبب تدهور

حالته الصحية ، و بقى في السويد إلى وفاته عام 2015 ، ودفن هناك . للمزيد ينظر : بكر امير محمد الصفار ، عبد الكريم فرحان و دوره العسكري و السياسي في العراق (1958 – 1968) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعوم الانسانية ، جامعة الموصل ، 2016 .

(75) عبد الكريم فرحان ، حصاد الثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق 1958 – 1968 ، ط 2 ، دار البراق ، لندن ، 1996، ص 144 .

(76) جريدة العرب ، بغداد ، العدد 323 ، 19 تموز 1964 .

(77) اديث وائي و ايف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية و تطوراته الداخلية 1915 – 1975 ، ج 2 ، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص 39 .

(78) جريدة العرب ، العدد 323 ، 19 تموز 1964 .

(79) جريدة الجمهورية ، العدد 208 ، 26 تموز 1964 .

(80) البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لعام 1964 ، ص 31 .

(81) صلاح عريبي عباس ، المصدر السابق ، ص 326 – 331 .

(82) كامل علاوي الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي ، العراق تاريخ اقتصادي الجمهورية الثانية 1963 – 1968 على طريق الاشتراكية ، ج 6 ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2019 ، ص 30 .

(83) صبحي عبد الحميد ، مذكرات صبحي عبد الحميد العراق في سنوات الستينات 1960 – 1968 ، دار بابل للدراسات و الاعلام ، دمشق ، 2010 ، ص 165 .

(84) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص 315 .

(85) عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص 145 .

(86) من مواليد النجف الاشرف 1889 تتلمذ على يد الكثير من العلماء في الحوزة الدينية في النجف الاشرف رجع اليه تقليد المرجعية بعد وفاة ابو الحسن الموسوي الاصفهاني عام 1946 وله الكثير من المؤلفات توفي بعد ان تعرض الى وعكة صحية حادة نقل على اثرها الى بريطانيا و عولج ثم عاد الى بغداد لإكمال العلاج الا انه توفي عام 1970 . للمزيد ينظر : وسن سعيد الكرعاوي ، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي و الفكري في العراق 1946 – 1970 ، بغداد ، 2019 .

(87) المصدر نفسه ، ص 245 .

(88) عبد الكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص 145 .

(89) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول ، ج 1 ، ط 1 ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2009 ، ص 89 – 91 .

(90) خير الدين حسيب ، مستقبل العراق ، المصدر السابق ، ص 25 ؛ مقابلة شخصية اجراها الباحث مع خير الدين حسيب في بيروت بتأريخ 20 تشرين الاول 2020 .

(91) حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون و البعثيون و الضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2011 ، ص 378 .

(92) صدرت بموجب قانون رقم 98 لسنة 1964. للمزيد ينظر : علي رياض كوير الفتلاوي ، المصدر السابق ،ص 144؛ مجلة الصناعي ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، حزيران 1964 ،ص 109 – 113.

(93) سعد مهدي شلاش ، حركة القوميين العرب و دورها في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1966 ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 185 .

(94) د . ك . و . الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الثامنة و الثمانون ، 20 / 9 / 1964 ، ص 8 ، جريدة الثورة العربية ، بغداد ، العدد 77 ، السنة الاولى ، 12 تشرين الاول 1964 .
(95) د . ك. و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة التاسعة بعد المائة ، 2 / 12 ، 1964 ، ص 3 .
(96) جريدة الثورة العربية ، العدد 86 ، السنة الاولى ، 22 تشرين الاول 1964 .
(97) المصدر نفسه ، العدد 95 ، السنة الاولى ، 2 تشرين الثاني 1964 .
(98) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الثانية ، 4 / 1 / 1965 ، ص 15 .
(99) جريدة الثورة العربية ، العدد 77 ، السنة الاولى ، 12 تشرين الاول 1964 .
(100) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة السادسة بعد المائة ، 23 / 11 / 1964 ، ص 3 – 4 .
(101) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الاولى ، 3 / 5 / 1965 ، ص 15 .
(102) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة السابعة و الثلاثون ، 23 / 5 / 1965 ، ص 3 .
(103) د . ك. و ، الوحدة الوثائقية ، مجلس الوزراء ، الجلسة الحادية و الاربعين ، 3 / 6 / 1965 ، ص 13 .
(104) جريدة الهدف ، بغداد ، العدد 346 ، السنة الثالثة عشر ، 22 / تموز 1964.
(105) امجد خضير رحيم محمد الدوري ، المصدر السابق ، ص 184 .
(106) نقلاً عن: مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص 315 ؛ اديث وائي و ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص 244.
(107) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1200 ، 1 كانون الاول 1965 .
(108) صلاح هادي تومان المخاضري ، الوزارات المستحدثة في العراق و اثارها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية (1963 – 1968) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2020 ، ص 125 – 126 .

Margins:

(1) Directorate of Public Retirement, Civil Section, Khair Al-Din Haseeb Saeed File, file numbered, 3124363009.
(2) The researcher was unable to obtain a copy of his primary document because the school archive was burned after the school became a headquarters for ISIS gangs in 2014. Telephone conversation with Mr. Amer Al-Taie, the school principal, December 2020.
(3) The graduation document of Khair Al-Din Haseeb, Al-Muthanna Intermediate School for Boys for the academic year 1944-1943, preserved in Al-Muthanna Intermediate School for Boys, in Nineveh Governorate.
(4) The graduation document of Khair al-Din Haseeb, the central middle school for boys for the year 1947-1946, preserved in the archive of the central middle school for boys, in the governorate of Nineveh.
(5) Khair Al-Din Haseeb's graduation document from the bachelor's stage, preserved in the archives of the Iraqi Ministry of Higher Education and

Scientific Research, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Pension Files Division, the file of Dr. Khair Al-Din Haseeb.
(6) The same source.
(7) Khair Al-Din Haseeb's graduation document from the doctoral stage, preserved in Khair Al-Din Haseeb's personal library.
(8) Contrary to what was rumored in some newspapers and magazines about his death due to receiving a second dose of the Corona vaccine. A phone call made by the researcher with Tariq Khair El-Din Haseeb on April 23, 2021.
(9) Born in Salah al-Din in 1917, holder of a bachelor's degree in social sciences. He was appointed general manager of the Public Finance Department in the Ministry of Finance, then deputy minister of finance from 1959 to 1964. Then he was appointed as a member of the Public Service Council in the Ministry of Finance. He became the governor of the Central Bank of Iraq for the first time. In 1963 and the second for the period -1975 1976 until he was referred to retirement. He is one of the most prominent Iraqi economic figures and has many books in the field of economy and finance. Quoted from: Ali Riyad Queer, the Iraqi Ministry of Finance and its administrative and organizational structure 1968-1958, a master's thesis (unpublished), College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2017, p. 39.
(10) personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(11) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, fifty-fifth session, 1963/8/4, p. 4; Khair al-Din Haseeb, the future of Iraq. Occupation - Resistance - Liberation and Democracy, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, p. 22; Al-Tali'a Newspaper, Baghdad, No. 174, First Year, 1963/8/7; Al-Aswaq Al-Tijaria Magazine, Baghdad, issue 540, thirteenth year, August 10, 1963.
(12) Directorate of Public Retirement, Civil Division, Khair Al-Din Haseeb Saeed Haseeb File, file numbered, 3124363009
(13) The Iraqi Gazette, Baghdad, No. 853, 1963/9/9.
(14) d. NS . And, Documentary Unit, Cabinet, Seventy-fifth Session, October 27 1963, p. 9; Economic Activity Newspaper, Baghdad, Issue 17, Year One, October 29, 1963.
(15) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.

(16) Jabbar Darwish Jassim Jabbar Darwish Jassem, Iraqi-Syrian Relations 1968-1961, Master's Thesis (unpublished), Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2005, pp. 121-120.
(17) d. NS . And, Documentary Unit, Cabinet, Eighty Session, 1963/11/10, p. 8.
(18) Jabbar Darwish Jassem, previous source, p. 122.
(19) d. NS . And, Documentary Unit, Cabinet, Seventy-fifth Session, 27/10/1963, p. 3.
(20) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(21) Al-Aswaq Al-Tijaria magazine, issue 565, thirteenth year, February 8, 1964.
(22) Al-Sina'i Magazine, Baghdad, second issue, fifth year, June 1964, p. 71.
(23) The Iraqi Gazette, Issue 962, 6/16/1964.
(24) Al-Hadaf newspaper, Baghdad, issue 342, thirteenth year, June 24, 1964, Al-Aswaq Al-Tijaria magazine, issue 585, thirteenth year, June 27, 1964.
(25) d. NS . And . Central Bank of Iraq, Committee for the Resale of Gold Bullion, File No. 82/4211001, and 9, p. 15.
(26) d. NS . And . The Central Bank of Iraq, The Central Bank of Iraq increases the cover of the Iraqi currency from gold, file number 120 / 4211001, 17, p. 18; Iraqi News Agency, Bulletin No. 98 dated 4/7/1964.
(27) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(28) Al-Ahram Newspaper, Egypt, Issue 28264, Year 90, April 29, 1964.
(29) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(30) Born in Egypt in 1921, he obtained a BA in military sciences in 1940, a master's in military sciences in 1951, a master's degree from the Command and Staff College from the United States of America in 1956, and a diploma in journalism from Cairo University in 1957. He worked as a military officer and professor at the Egyptian Military College. In 1957, he was assigned the position of political advisor to Egyptian President Gamal Abdel Nasser. He was appointed Egypt's ambassador to Morocco in 1963 and Egypt's ambassador to Iraq for the period 1963-1965, then served as Minister of Egyptian Guidance for the period 1965-1966, then as Minister of State for 1966 - 1967, then head of the Egyptian General Intelligence for the period 1967 - 1969, then served as Minister of State for the period 1969 - 1970, and after the death of Gamal Abdel Nasser, he retired from political and military

work and devote himself to the press. For more see: Amin Howaidi, I was an ambassador in Iraq 1963-1965, Volume 1, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1983, p. 323.

(31) Al-Zaman Newspaper, Baghdad, No. 2174, 7/28/2005; Al-Ahram Newspaper, Issue 49047, Year 145, March 20, 2021.

(32) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.

(33) He was born in Tikrit in 1914, completed his studies in Samarra in 1929, entered the Teachers' House and graduated as a teacher, then joined the Military College in 1935, graduated with the rank of second lieutenant, and rose to military positions, participated in the 1948 Palestine War, and belonged to The Free Officers Organization and participated in the fortune of July 14, 1958, the revolution of Shawaf and the coup d'état of February 8 and November 18, 1963, he took over the Iraqi ministry four times, and was arrested after the coup of July 17, 1968, then he was released and went into seclusion in his house under house arrest, until he died in May 19, 1986 in Tikrit. For more see: Jamal Sobhi Talib, Taher Yahya and his role in the contemporary history of Iraq 1914-1968, Master's thesis (unpublished), College of Education for Girls, Tikrit University, 2015.

(34) He was born in Baghdad in 1913, completed his primary studies in Baghdad, studied law in London, and returned to Iraq in August 1939. He was appointed to the Ministry of Justice until December 1945, and in 1952 he was assigned to the United Nations until 1953, then he was appointed Dean of the Faculty of Law in the month September 1955, then as ambassador in Cairo in February 1963, then as ambassador in London in October 1963, then he was appointed prime minister in September 1965 until 16 August 1966. He was the first civilian prime minister of Iraq. For more see: Muhammad Karim Mahdi Al-Mashhadani, Abdul Rahman Al-Bazzaz and his political role in Iraq until the revolution of July 17, 1968, Arab Awakening Library, Baghdad, d. T, pp. 22-31.

(35) Al-Zaman Newspaper, No. 2174, 7/28/2005; Amin Huwaidi, the previous source, p. 239.

(36) d. NS . And . Ministry of Finance, Central Bank of Iraq, Iranian currency smuggling, file number 53 / 4211001, 1, 5, 7, pp. 1, 5, 7.

(37) The Iraqi Gazette, No. 978, 5/7/1964.

(38) d. NS . And . Documentary Unit, Cabinet, the eighty-sixth session, 9/13/1964, p. 13.

(39) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(40) d. NS . And . Central Bank of Iraq, Correspondence, File No. 92/4211001, and 3, p. 5.
(41) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, 106th session, 11/23/64, p. 16; The Iraqi Gazette, Issue 1065, 11/24/1964.
(42) d. NS . And . Ministry of Finance, Central Bank of Iraq, smuggling 2,150 hand watches, file number 1 / 4211001, and 1, 3, p. 1, 3.
(43) Central Bank of Iraq, Anniversary of the Silver Jubilee of the Founding of the Central Bank of Iraq, Baghdad, pp. 108-109.
(44) The Iraqi Gazette, Issue 1073, 11/2/1965.
(45) Al-Hadaf newspaper, issue 1145, 8/1/1965.
(46) The Iraqi Center for Information and Studies, Iraq, Facts and Events 1958-1968, Part Two, Baghdad, 2009, p. 204; Directorate of Public Retirement, Civil Division, File of Khair al-Din Haseeb Saeed Haseeb, file numbered, 3124363009, Al-Sinai magazine, second issue, fifth year, 1965, p. 19.
(47) Born in Baghdad in 1919, he obtained a bachelor's degree in law. He was appointed teacher in 1937, then he was appointed head of the Industrial Projects Division in the Industrial Bank in 1952, then head of the credit division in the same bank in 1953, and then he was appointed managerThe Directorate of Import and Export for the period 1953 - 1954, then he was appointed assistant director of the Iraqi Dates Authority for the period 1955 - 1959, then he became Minister of Trade in 1963, then ambassador to Cairo in 1964, then he became Minister of Education in 1964, Minister of Economy in 1965, Minister of Finance in 1965 and was referred to Retirement in 1966. Quoted from: Ali Riyad Queer, the previous source, pp. 150-154.
(48) Khair al-Din Haseeb, The Future of Iraq, previous source, p. 25; Jaafar Abbas Hamidi, History of the Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968, Volume 8, Edition 1, House of Wisdom, Baghdad, 2004, pp. 258-259.
(49) Ghosun Mazhar Hussein al-Muhammadawi, Economic and Social Developments in Iraq for the period 1958-1968, Master's Thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2005, p. 241.
(50) Nationalization is ((the transfer of ownership of the means of production and exchange from the hands of individuals to the hands of the state and their use for the public benefit and not for the purposes of individual benefits)).

See: Konstantin Katzarov, The Nationalization Theory, translated by Abbas Al-Sarraf, Al-Ani Press, Baghdad, 1972, p. 54.
(51) Muhammad Salman Hassan, Characteristics of the Iraqi Economy, Journal of Arab Studies, No. 17, Baghdad, 1971, p. 46.
(52) Khair Al-Din Haseeb, Estimates of the National Income in Iraq (1958-1961), Dar Al-Tali'a, Beirut, 1968, p. 39.
(53) Journal of Aswaq Al-Tijaria, No. 565, Thirteenth Year, February 8, 1964.
(54) Amjad Khudair Rahim Muhammad Al-Douri, The Industrial Development in Iraq 1958-1979, a historical study, a master's thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2004, p. 110.
(55) Saeed Aboud Al-Samarrai, The Public Sector in Iraq, 1st Edition, Al-Ameen Press, Baghdad, 1971, p. 79.
(56) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(57) Majid Khadduri, Republican Iraq, Volume 1, Amir Press, Qom, Iran, 1998, p. 312.
(58) Khair Al-Din Haseeb, Iraq from Occupation to Liberation, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006, p. 69.
(59) The committee included all Finance Minister Muhammad Jawad Al-Abbousi and Economy Minister Aziz Al-Hafiz For more see: Ahmed Al-Haboubi, Letter of Apology to the Iraqi People, Volume 1, Dar Al-Hikma, London, 2018, p. 145.
(60) Majid Khadduri, the previous source, p. 312.
(61) Jaafar Abbas Hamidi, The History of Contemporary Iraq 1914 - 1968, Edition 1, Dar Pages, Syria, 2015, p. 299.
(62) The Iraqi Gazette, Issue 975, July 14, 1964; Al-Jumhuriya Newspaper, Baghdad, Issue 197, July 14, 1964.
(63) The nationalized companies are (Al-Rafidain Insurance Company - Iraqi, National Insurance Company - Iraqi, Baghdad Insurance Company - Iraqi, Iraqi Insurance Company - Iraqi, Commercial Insurance Company - Iraqi, Reliance Insurance Company - Iraqi, company Al-Rasheed Insurance - Iraqi, Dijla Insurance Company - Iraqi, Misr Insurance - Egyptian, Al-Shorouk Insurance Company - Egyptian, Arab Insurance Company - Jordanian, Lebanese Insurance Company - Lebanese, National Union Company - Lebanese, American Life Insurance - American - National Insurance of New Zealand - New Zealander - Newanda Insurance Company - Indian - Royal Insurance Company - English - Atlas Insurance Company -

English - London and Professional Marine and General Insurance - English - San Insurance Office - English - , Guardian Insurance Company - English - UnionChronicles Company - English - Professional Insurance - English - For more see: Central Bank of Iraq, Annual Report for the year 1964, Al-Ani Press, Baghdad, 1964, p. 216.

(64) The nationalized industrial and commercial companies are (Iraqi Cement Company, Rafidain Cement Company, Euphrates Cement Company, Limited Cement Company, Real Estate Industries Company, Iraqi Building Materials Company, Asbestos Industry Company, Iraqi Spinning and Weaving Company, Fattah Pasha Spinning Company and Textile, Iraqi Carpet Company, Iraqi Jute Industry Company, Vegetable Oil Extraction Company, Cotton Seed Products Company, Al-Rafidain Detergent Manufacturing Company, Kafel Hussein Soap and Detergent Factory, Dukhan Al-Rafidain Company, Dukhan Aboud Company, Al-Dukhan Al-Ahliya Company, National Leather Industry Company, The Iraqi Bata Company, North Grain Milling Company, Iraqi Grain Milling and Trading Company, Technical Mills Company, Al-Damarji Flour Factories Company, Al-Rafidain Milling and Trading Company, United Sulfur Company, Union Paper Mills Company, Iraqi Warehousing Company, African Iraqi Trading Company, the company Iraqi Import and Export). Quoted from: Salah Oreibi Abbas, Socialist Nationalization Laws on July 14, 1964 in Iraq, a Historical-Economic Study, Tikrit University Journal for Human Sciences, Vol. 17, No. 12, February 2010, pp. 314-316.

(65) Nationalized under this law ten banks: (The Commercial Bank of Iraq - Iraqi, Bank of Baghdad - Iraqi, Rashid Bank - Iraqi, United Iraqi Bank - Iraqi, Lebanese, United Lebanese Bank - Lebanese - National Bank of Pakistan - Pakistan -, Arab Bank - Palestinian - British Bank - British - Eastern Bank - British - Credit Bank - British). Quoted from: Salah Oreibi Abbas, previous source, pp. 319-320.

(66) Law 101 stipulates the allocation of 75% of the profits to be distributed to the owners of the project, and the remaining 25% is distributed to workers and employees in those companies. Al-Gomhoria Newspaper, Issue 208, July 26, 1964.

(67) Law No. 102 stipulates the inclusion of two members of workers and two members of employees to the boards of directors and they are elected by secret ballot. It also stipulates the establishment of the General Organization for Labor Culture. Khair Eddin HaseebWorkers' Contribution to Administration in the Arab World, Dar Al-Tali'a, Beirut, d. T, pp. 125-126.

(68) Law No. 103 emphasized that a person is not allowed to own more than ten thousand dinars in a joint-stock company that has been established for five years or more. The law also stressed that it is not allowed to establish individual or limited liability industrial companies if its capital exceeds seventy thousand dinars. Salah Oreibi Abbas, the previous source, p. 322.
(69) Sabah Kacha Ji, Industrial Planning in Iraq: Its Methods, Applications, and Equipment, for the Period 1921-1980, Volume 1, i 1, House of Wisdom, Baghdad, pp. 00:00, pp. 148-149.
(70) Khair Al-Din Haseeb, Results of the Application of Socialist Decisions in the First Year, 2nd Edition, Al-Jumhuriya Press, Baghdad, 1965, pp. 3-5; Amjad Khudair Rahim Muhammad Al-Douri, the previous source, pp. 110-111.
(71) A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020.
(72) Al-Gomhoria Newspaper, No. 201, 7/18/1964.
(73) Al-Ahram Newspaper, Issue 6140, September 24, 1964.
(74) Born in Kut 1922, he completed his primary studies in Kut, middle school, and middle school in Baghdad. He entered the Military College and graduated with the rank of second lieutenant in 1942. He obtained a law degree from Baghdad University in 1950, and belonged to the Free Officers Organization in 1954. He was one of the planners of the 1958 revolution, and participated in the 1959 al-Shawaf revolution, the February 8 coup and November 18 1963, and became Minister of Guidance and Culture for the period (November 21, 1963 - June 23, 1965), and he also became the Secretary-General of the Socialist Union in Iraq. In 1965, then he became Minister of Agrarian Reform for the period (May 10, 1967 - July 17, 1968), and after the July 17, 1968 coup, he was arrested and then released on November 26, 1970 and retired, and in 1977 he left Iraq for Sweden due to the deterioration of his health. And he remained in Sweden until his death in 2015, and was buried there. For more see: Bakr Amir Muhammad Al-Saffar, Abdul Karim Farhan and his military and political role in Iraq (1958-1968) historical study, Master's thesis (unpublished), College of Education for Humanities, University of Mosul, 2016.
(75) Abdul Karim Farhan, The Harvest of the Revolution, Memoirs of the Experience of Power in Iraq 1958-1968, 2nd Edition, Dar Al-Buraq, London, 1996, p. 144.
(76) Al-Arab Newspaper, Baghdad, Issue 323, July 19, 1964.

(77) Edith Wai and Eve Penrose, Iraq, a study of its external relations and internal developments 1915-1975, part 2, translated by Abdul Majeed Haseeb Al-Qaisi, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 1989, p. 39.
(78) Al-Arab Newspaper, Issue 323, July 19, 1964.
(79) Al-Gomhouria Newspaper, No. 208, July 26, 1964.
(80) The Central Bank of Iraq Annual Report 1964, p. 31.
(81) Salah Oreibi Abbas, previous source, pp. 326-331.
(82) Kamel Allawi Al-Fatlawi and Hassan Latif Al-Zubaidi, Iraq, an economic history of the Second Republic 1963-1968 on the road to socialism, Volume 6, Edition 1, House of Wisdom, Baghdad, 2019, p. 30.
(83) Subhi Abdel Hamid, Memoirs of Subhi Abdel Hamid, Iraq in the Sixties, 1960-1968, Babel House for Studies and Media, Damascus, 2010, p. 165.
(84) Majid Khadduri, previous source, p. 315.
(85) Abdul Karim Farhan, the previous source, p. 145.
(86) Born in Najaf al-Ashraf in 1889, he studied at the hands of many scholars in the religious seminary in Najaf al-Ashraf. The tradition of reference returned to him after the death of Abu al-Hasan al-Musawi al-Isfahani in 1946. He has many books. He died after being exposed to a severe health problem, after which he was transferred to Britain and He was treated and then returned to Baghdad to complete the treatment, but he died in 1970. For more see: Wassan Saeed Al-Karaawi, Mr. Mohsen Al-Hakim, A Study of His Political and Intellectual Role in Iraq 1946 - 1970, Baghdad, 2019.
(87) The same source, p. 245.
(88) Abdul Karim Farhan, the previous source, p. 145.
(89) Phoebe Mar, The History of Contemporary Iraq, the First Republican Contract, Volume 1, i 1, translated by Mustafa Numan Ahmed, Egypt Mortada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2009, pp. 89-91.
(90) Khair al-Din Haseeb, The Future of Iraq, previous source, p. 25; A personal interview conducted by the researcher with Khair El-Din Haseeb in Beirut on October 20, 2020. .
(91) Hanna Batatu, Iraq: Communists, Baathists, and Free Officers, Book Three, translated by Afif Al-Razzaz, Dar Al-Hayat for Publishing and Distribution, Cairo, 2011, pg. 378.
(92) Issued under Law No. 98 of 1964. For more see: Ali Riad Kuwer Al-Fatlawi, previous source, p. 144; Al-Sina'i Magazine, Second Issue, Fifth Year, June 1964, pp. 109-113.

(93) Saad Mahdi Shalash, The Arab Nationalist Movement and its Role in Political Developments in Iraq 1958-1966, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, p. 185.
(94) Dr. NS . And . Documentary Unit, Council of Ministers, Eighty-eighth Session, 9/20/1964, p. 8, Al-Thawra Al-Arabiya Newspaper, Baghdad, No. 77, Year One, October 12, 1964.
(95) d. NS. And, Documentary Unit, Cabinet, Hundred and Nineteenth Session, 12/2, 1964, p. 3.
(96) Al-Thawra Al-Arabiya Newspaper, Issue 86, First Year, October 22, 1964.
(97) Same source, issue 95, first year, November 2, 1964.
(98) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, second session, 4/1/1965, p. 15.
(99) Al-Thawra Al-Arabiya Newspaper, Issue 77, Year One, October 12, 1964.
(100) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, 106th session, 11/23/64, p. 3-4.
(101) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, first session, 3/5/1965, p. 15.
(102) d. NS . And, Documentary Unit, Council of Ministers, 37th session, 5/23/1965, p. 3.
(103) Dr. NS. And, Documentary Unit, Council of Ministers, forty-first session, 6/3/1965, p. 13.
(104) Al-Hadaf Newspaper, Baghdad, Issue 346, Thirteenth Year, July 22, 1964.
(105) Amjad Khudair Rahim Muhammad Al-Douri, previous source, p. 184.
(106) Quoted from: Majid Khadduri, previous source, p. 315; Edith Way and Eve Penrose, Ibid., p. 244.
(107) Al-Waqa'i Al-Iraqiya, No. 1200, December 1, 1965.
(108) Salah Hadi Tuman Al-Mukhadhari, The New Ministries in Iraq and Their Political, Economic and Social Effects (1963-1968), PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2020, pp. 125-126.

Khair El-Din Haseeb and his role in managing the Central Bank of Iraq and issuing nationalization decisions (1963-1965)

Muhammad Ali Mohsen Prof. Dr. Karim Talal Masir Al-Rikabi
mohammedalmuhyawi@yahoo.com remax.mazxum@gmail.com
07701729376 **07730195630**
Al-Mustansiriya University - College of Basic Education
Department of History

Summary :

The Iraqi personalities who appeared on the political, economic and intellectual stage have received great attention from researchers in the contemporary history of Iraq, and these personalities have contributed to the change in its policy, whether this change was positive or negative. These researchers highlighted the role of these personalities, but there are a number of The personalities that did not shed enough light and did not receive the attention required for their study by researchers, and among these personalities is Khair al-Din Haseeb.

The importance of the topic lies in that Khair al-Din Haseeb is one of the important personalities who played a distinguished role in the contemporary history of Iraq, especially in the economic history, as he held many economic positions in the Iraqi government in the sixth decade of the twentieth century

Our research covers the following :

1 - A brief biography .
2 - His management of the Central Bank of Iraq in 1963 .
3 - His role in issuing nationalization decisions in Iraq in 1964 .
4 - His presidency of the Economic Corporation in 1964.

Keywords: Khair al-Din Haseeb, nationalization decisions, socialist decisions, the Iraqi economy, the Iraqi government.